

ايحمل ذلك المتعلق في معنى العلم كما قلت امكن ان يحصل فيه
جميع الصفات الاضغاعية وعلى التقديرين يدرج في صورة الاستغناء
والاحتياج على المقطع اية يمكن يمثل هذه التاويلات بجمع المواد الا
عند الاستغناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا قوله ضربني الازيد
المراء على من تصور منه الضرب من معار ذلك المقصود ومن المتعلق في
الجموعين على ضربك واذا تعدل البديل بحيث على اللفظ اي
على احوط المستثنى منه المقصود اي على موضع المستثنى منه لا على
لفظ عمله بالحقا على قدر الامكان مثل ما جاء في من احد الازيد في
موضع محمول على موضع احد لا محمول على لفظ ومنه لا احد فيهما
اي في الدار الاخر غير موضع محمول على اصل اللفظ ومنه ما زيد
شئيا الا شئيا لا يجاب به اي لا يعتد به في موضع محمول على شئيا الا
على لفظ وتول لا يعتد به بل يستلزم المنع على ما وقع في بعضها فهو
شئ المستثنى قبل انما وصفه به مثلا بل من شئيا التي من نفس اللفظ انه
لوحصل المستثنى منه شئيا اعم من ان يزيد عليه صفة غير شئيا او لا وخص
المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير شئيا كان اذ في اللفظ انما تعدل البديل

البديل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغناء لا تزداد
انما تباعد الالتماسات اي بعد ما صار الكلام مشبها لا تعاض النفي الى
لانها لتأكيد النفي والنافع بعد التعاض فلا تبدل على اللفظ وتساوي
من احد الازيد باجر كان في قوله قولنا جاءني من زيد فطره ما يؤيد
في الالتماسات وذلك غير جائز في صورتين الاخرتين لانه لو تبدل
المستثنى على اللفظ وتساوي لاحد فبها الاخر واما البديل فيتحتمل شئيا
لحركة الالتماسية لانها حصلت بكل اللفظ كما لخصت بالعام فلا يخرج
من تقدير الحقيقة او حكما لتعمل فيه بالاعمال وكذا في قوله ما زيد شئيا الا شئيا
لوحصل المستثنى على اللفظ المستثنى منه لا يخرج من تقديره بالذات لتعمل فيه
وما ولا لا لتقدير ان الحقيقة اذا لم يكن البديل الاكثر العامل لا
حكما اذ النفي يدخل على البديل منه واعتبره سائر حكمه البديهة في قوة
التقدير حال كونها عاملتين في المستثنى محمول على البديل بعد
بعد الالتماسات اي بعد ما صار الكلام مشبها لا تعاض النفي الا لهما
اي ما ولا حكما للنفي وقد ينقص وحيث تعدل في بائتين
الصورتين البديل على اللفظ على المحل فغير موضع محمول